بيان

وفد جمهورية مصر العربية

أمام الدورة الواحدة والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيه

السيد الدكتور محمد شاكر المرقبي

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

فيينا

18 سبتمبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس،

يُسعدني في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة، وإلى أعضاء المكتب الموقر، على انتخابكم رئيساً للدورة الواحدة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، متمنياً لكم التوفيق في رئاستكم للمؤتمر العام. وأود التأكيد على دعم وفد مصر الكامل لإنجاح المؤتمر.

كما أتقدم بالتهنئة للمدير العام " يوكيا أمانو " على إعادة انتخابه لفترة ثالثة بتوافق الآراء، ولا يفوتني أيضاً تهنئة دولة " غرينادا " على انضمامها لعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة الرئيس،

تواصل مصر جهودها لإطلاق برنامجها النووي السلمي لتلبية الاحتياجات التنموية الاقتصادية والصناعية المتزايدة، حيث حرصت ولا تزال على أن تستند رؤيتها إلى إنشاء إطار متكامل تشريعياً وفنياً تقوده وتشرف عليه كوادر وطنية على درجة كبيرة من الحرفية والمهنية، وبما يضمن التشغيل الآمن والسليم لمحطات الطاقة النووية التي سيتم بناؤها خلال الفترة القادمة والمتمثلة في أربع وحدات للطاقة النووية بقدرة 1200 ميجا وات لكل وحدة، وذلك لإنتاج الطاقة الكهربائية والتي وصل الاستهلاك السنوي لها حالياً 30800 ميجاوات وقت الذروة، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 55000 ميجاوات بحلول عام 2025.

لقد قطعت مصر شوطاً كبيراً في إعداد وإنهاء الإجراءات التنفيذية مع روسيا الاتحادية، الشريك الاستراتيجي لمصر في هذا المشروع، على طريق البدء في تنفيذ بناء أول محطة نووية في منطقة الضبعة بقدرة إجمالية 4800 ميجاوات، وتم الانتهاء بالفعل من الجوانب الفنية والتمويلية والقانونية فيما يخص عقود التصميم وتأمين توريد الوقود النووي، والخدمات الاستشارية للتشغيل والصيانة، وإدارة الوقود المستنفد.

واتساقاً مع سياسة الشفافية التي تتبناها مصر في كل ما يتعلق بتنفيذ التزاماتها النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، فان التنسيق المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل ركيزة أساسية في مسار العلاقة الوثيقة التي ترتبط بها مصر مع سكرتارية الوكالة وأجهزتها المختلفة، وهو الأمر الذى نرحب به دائماً، وانعكس بوضوح في الزيارة الناجحة التي قام بها مدير عام الوكالة إلى مصر عام 2015، والتي أسهمت في الاستماع إلى وجهة النظر المصرية، ورؤيتها المستقبلية في مجال توفير الطاقة الكهربائية من المحطات النووية.

السيدة الرئيس،

تمثل برامج التعاون الفني القاطرة الأساسية لتسهيل نقل التكنولوجيا النووية السلمية للدول الأعضاء في الوكالة اتساقاً بما تنص عليه المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي التي تؤكد على الحق الأصيل غير القابل للتصرف للاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتؤكد مصر على الدور الهام والحيوي الذى تضطلع به الوكالة في نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وهو الدور الذي يجب أن تحرص جميع الدول الأعضاء على استمراره ودعمه، باعتباره منصوص عليه في النظام الأساسي للوكالة، ويمثل أحد أهدافها الرئيسية، ومعياراً للحكم على مدى نجاح الوكالة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

ومن هذا المنطلق، يأتي اهتمامنا بضرورة أن تواصل الوكالة جهودها لدعم وتعزيز أنشطة برامج التعاون الفني في الدول النامية، دون قيد أو شرط، بما يسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية.

وعلى الرغم من التزام مصر بسداد مساهماتها بالكامل لصندوق التعاون الفني، إلا أن الواقع يشير إلى أن موارد برنامج التعاون الفني لا تزال غير كافية أو مضمونة لتنفيذ البرامج والأنشطة التي تم إقرارها، الأمر الذي يدعونا إلى التأكيد مجدداً على أن مساهمات صندوق التعاون الفني وإن كانت طوعية فإنها تظل التزاماً سياسياً على الدول الأعضاء يجب تنفيذه والوفاء به.

السيدة الرئيس،

لا تدخر مصر وسعاً لإتاحة مرافق أبحاثها النووية لتدريب الكوادر البشرية العربية والأفريقية وتقديم خبراتها في مجال التطبيقات النووية، ولا سيما في إطار اتفاق الأفرا الذي تترأسه مصر حاليا. وقد نظمت مصر خلال عام 2016 العديد من الدورات التدريبية أسهمت في تدريب 142 من الكوادر الأفريقية، وهو ما يدعونا إلى مطالبة سكرتارية الوكالة لترفيع مستوى التعاون مع مصر، والاستفادة مما لديها من خبرات في مجال تدريب وتأهيل الكوادر البشرية، وتنظيم المزيد من الندوات وورش عمل إقليمية للمتدربين من كافة الدول النامية.

السيدة الرئيس،

تؤكد مصر على أهمية أنشطة التحقق والتفتيش التي تضطلع بها الوكالة للتأكد من عدم تحريف أي من المواد النووية لغير الأغراض السلمية، ويعد نظام الضمانات الشاملة، الأساس القانوني لنظام ضمانات الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشاري النووي، وهو ما يستلزم العمل على تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة، والتأكيد على أن عملية تطوير نظام الضمانات لا يجب أن تُرتب أية التزامات إضافية على الدول تتجاوز التزاماتها التعاقدية الحالية، ولضمان عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو تسييس المعايير التي يتم على أساسها تنفيذ أنشطة التحقق.

كما نود التأكيد على أن تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة يمثل خطوة أساسية لإنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وتأمين حق شعوب المنطقة في أن تعيش دون أن يهدد أمنها السلاح النووي.

وفي هذا الإطار تواصل مصر جهودها الجادة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وإلى إخضاع كافة المنشآت النووية لدى جميع دول المنطقة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو المدير العام مجدداً لبذل أقصى جهد ممكن لتنفيذ القرار الذي تقدمه مصر سنوياً للمؤتمر العام، والذي يطالب بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، وإخضاع كافة المنشآت النووية لنظام الضمانات، وهو القرار الذى لم يشهد أي جهد حقيقي لتنفيذه رغم إقراره سنوياً بأغلبية كبيرة، بسبب رفض دولة وحيدة في الشرق الأوسط لإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل.

السيدة الرئيس،

تأسف مصر لما تلمسه مجدداً من غياب الإرادة السياسية لتنفيذ قرار عام 1995 بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولاتزال على موقفها المطالب للدول الراعية للقرار بتحمل مسئوليتها والعمل الجاد على تنفيذ القرار، الذي مثل أحد الأركان الرئيسية لصفقة المد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي، خاصةً وأن منطقة الشرق الأوسط أصبحت أكثر من أي وقت مضى في حاجة ماسة لتفعيل إجراءات المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، أخذاً في الاعتبار أن الاستمرار في عدم تنفيذ القرار يهدد بشكل صريح مصداقية معاهدة عدم الانتشار التي تمثل ركناً أساسياً لنظام عدم الانتشار النووي، وهو ما يدعونا إلى التأكيد على الحاجة الملحة لأن يكثف المجتمع الدولي من جهوده لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، وحث كافة الدول التي لا تزال ترفض الانضمام للمعاهدة بأن تنضم اليها كدولة غير نووية.

السيدة الرئيس،

لقد أكدت مصر دائماً دعمها ومساندتها للجهود المبذولة في مجال الأمن النووي. وتحكم الرؤية المصرية في هذا الصدد عدد من الاعتبارات أهمها أن يكون تطبيق إجراءات الأمن النووي علي كافة المواد النووية دون استثناء بما في ذلك تلك المستخدمة للأغراض العسكرية، خاصة الأسلحة النووية، وأن تطبيق اجراءات الأمن النووي مسئولية الدولة، ويجب أن يكون تمويلها من الموارد الطوعية.

ختاماً، أود أن أجدد الثقة في الدور الهام الذى تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستشراف آفاق أوسع في مجال دعم وتعزيز إسهامات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بما يسهم في تحقيق رفاهية الشعوب وازدهارها.

كما أود التأكيد على أن مصر بدأت في اتخاذ الإجراءات القانونية للتصديق على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة الخاصة بتوسيع عضوية مجلس المحافظين، بما يسمح بزيادة عضوية المجلس الذى يعد الجهاز الرئيسي لصنع سياسات الوكالة، وبما يمكن الدول الأفريقية من الحصول على مقعدين إضافيين أحدهما بالتعيين والآخر بالانتخاب.

شـكـراً السيدة الرئيس،،